

المصطلح النحوي الكوفي عند ابن رشد مصطلح المستقبل والخفض أنموذجين

The Kufic Grammatical Term at Ibn Rushd
The Future term and reduction are two examples

المؤلف1: سمية حرنافي.

إشراف: د/ أنيسة بن تريدي

جامعة ومؤسسة الانتماء للمؤلف1: جامعة لونيبي علي – البليدة 02-

عضوة باحثة بمخبر اللغة العربية وآدابها.

كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها

البريد الإلكتروني soumiaharnafi@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/21

تاريخ القبول: 2019/07/11

تاريخ الإرسال: 2019/04/20

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة الوضع المصطلحي والمفهومي عند ابن رشد؛ وذلك بالتركيز على نموذجين واردتين عنه في كتابه الضروري في صناعة النحو، ألا وهما مصطلح المستقبل والخفض. ومحاولة التمهيد لذلك بمدخل نظري يلخص كيفية انتشار النحو عموماً، والمذهب الكوفي ومصطلحاته خصوصاً في البيئة الأندلسية التي عاش فيها ابن رشد، وحظيت بعد ذلك بمذهب نحوي يميزها. فهل يمكن أن يكون ابن رشد في وضعه المصطلحي قد سار على درب الكوفيين؟ أم أنّ توظيفه لمصطلحي المستقبل والخفض كان بعد تمحيص أدّى إلى انتقائهما على أسس صناعيّة؟ وإلى أي مدى نستطيع الجزم بكوفية ابن رشد من خلال هذين المصطلحين؟.

الكلمات المفتاحية:

المصطلح، المصطلح النحوي الكوفي، ابن رشد، المستقبل، الخفض.

ABSTRACT :

This research seeks to study the conceptual and conceptual situation at Ibn Rushd, By focusing on the two models that are mentioned in his book necessary in the manufacture of grammar, They are the term of the future and the reduction. And try to preface it with a theoretical approach that summarizes how the general spread of grammar, And the kufic doctrine and its terms, especially in the Andalusian environment in which Ibn Rushd lived. And was later recognized by a grammatical doctrine that distinguishes it. Can Ibn Rushd be in his conceptual position on the path of the Kufis? Or is the employment of the term “future” and “reduction” after it being scrutinized, which led to their selection on an industrial basis? To what extent can we assert the Ibn Rushd’s kufi through these two terms?.

Keywords: Term, Kufi Grammar, Ibn Rushd, Future, Reduction.

مقدمة:

اهتم العرب منذ القرون الأولى باللغة العربية بحكم نزول كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) بها، فدرسوها من عدّة جوانب لغويّة وأدبيّة.

من مجالات اللغة العربيّة التي حظيت بوافر الدّراسة والبحث والتنقيب أكثر من غيرها هو مجال النّحو، الذي ظهر فيه في وقت مبكر تعدد المذاهب النّحويّة في طليعتها المذهب البصري الذي بنى أساسه المعرفي على ركائز تمثلت في: القرآن الكريم، والشعر، والقياس. وثانيها المذهب الكوفي الذي بنى أساسه المعرفي هو الآخر على ركائز تمثلت في: لغات الأعراب، والشعر، والقراءات.

إضافة إلى أنّ أبرز ما تميّزه المذهب الكوفي عن نظيره البصري هو طرحه عددا من البدائل المصطلحيّة، ولعل هذا الاختلاف في المصطلحات هو من أكثر الفروق التي ميزت بين المذهبين.

ألحت حاجة الأندلسيين إلى فهم مقاصد القرآن الكريم بعد ذلك أيضا إلى الاهتمام بالنّحو متأثرين بداية بالمذهب الكوفي ووضعه المصطلحي، ثمّ في فترة متأخرة وبعد اطلاعهم على الكتاب لسيبويه استثمروا أيضا ما استطاعوا من المذهب البصري، لكن في الأغلب كان الحظ الأوفر بجانب المصطلح الكوفي، فقد حذو حذو الكوفيين في كثير من ذلك .

من الضرورة الإشارة أيضا إلى أنّ النّحاة في الأندلس مثلما كان منهم من تأثر بالمذهب الكوفي ومصطلحاته، كان منهم من تأثر بالمذهب البصري ومصطلحاته، ووصل الأمر حتى إلى أنّ هناك من مزج بين المذهبين. وفي مرحلة متقدمة وعند بلوغ الأندلسيين الذروة في هذا العلم نجد من حاول إبراز الشخصية الأندلسية، وذلك بطرح البديل، ووضع الجديد، وعدم قبول ما سبق عن المذهبين إلّا بعد الدراسة والتمحيص.

نخص بالذكر في هذا المقام الفيلسوف ابن رشد الذي غاب عن الساحة النّحوية لقرون، ولم يعرف جهده النّحوي إلا حديثا، وهو من النّحاة الأندلسيين، الذين جاب عليهم عصرهم الكثير من المصطلحات النّحويّة التي هي مفتاح هذا العلم، ولمعرفة منحنى ابن رشد في هذا، انطلقنا من إشكالية مفادها: هل يمكن أن يكون ابن رشد في وضعه المصطلحي قد سار على درب الكوفيين؟ أم أنّ توظيفه لمصطلحي المستقبل والخفض كان بعد تمحيص أدّى إلى انتقائهما على أسس صناعيّة؟ وإلى أي مدى نستطيع الجزم بكوفية ابن رشد من خلال هذين المصطلحين؟.

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات بالتعرض للنقاط الآتية:

2. ماهية المصطلح والمصطلح النّحوي الكوفي:

2. 1. تعريف المصطلح:

أ. لغة: المصطلح في اللغة مأخوذ من مادة (ص ل ح) التي تدل على حصول الاتفاق وهي نقيض الفساد؛ وقد ورد هذا في العديد من المعاجم، نذكر على سبيل المثال قول ابن فارس: "الصاد واللام والحاء أصل واحد على خلاف الفساد..."¹، مثل هذا القول هو المعنى المتفق بين معجمي العرب القدماء.

أما إذا ما نزحنا نحو الدرس المعجمي الحديث فإننا لا نجده يخرج كثيرا على ما ساقه الأولون في درسه، فقد ورد في المعجم الوجيز: "... (صلح) صلاح: زال عنه الفساد، ... (اصطلاح) القوم: زال ما بينهم من خلاف. وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا..."²، وهو المعنى المنتشر في المعاجم الحديثة.

من القولين السابقين ندرك أن المصطلح لغة لا يخرج عن معنى الاتفاق والمصالحة، سواء عند المعجميين القدماء أو المحدثين

ب. اصطلاحا: أشهر تعريف للمتقدمين يعود إلى الشريف الجرجاني الذي قال عنه أنه: "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"³. ومن هذا نستنتج شروط المصطلح التي تتلخص في:

- وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

- وجوب اتفاق طائفة من الناس.

- اختلاف الدلالة اللغوية عن الدلالة الاصطلاحية.

أما في الدرس الحديث فإن "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالة المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"⁴. هذا الحد يجعلنا نستخلص خصائص ومميزات المصطلح، والتي نلخصها في:

1. أن يكون مفردا أو مركبا.

2. أن يكون ضيق الدلالة (معنى خاص بمصطلح واحد).

3. الوضوح (إلى أقصى درجة).

4. المقابل الأجنبي.

2. مفهوم المصطلح النحوي الكوفي:

إذا ما كان مفهوم المصطلح هو اتفاق طائفة معيّنة على لفظ مخصوص في مجال معرفي محدّد، فإنّ المصطلح النّحوي هو: اتفاق طائفة من النّحاة على إطلاق مصطلح بعينه على ظاهرة نحويّة ما. مثل إطلاقهم مصطلح الاسم على كل ما دلّ على معنى مفرد⁵. ومصطلح الفعل على كل ما دلّ على معنى وزمان⁶، وغيرهما الكثير من المصطلحات النّحويّة المعبرة عن هذا العلم ومفاهيمه.

أما مفهوم المصطلح النّحوي الكوفي واستنادا لما سبق فهو: اتفاق نحاة الكوفة على إطلاق مصطلحات محدّدة على مفاهيم وظواهر نحويّة معينة تخالف ما اصطلح به نحاة البصرة من قبلهم، ونجد خديجة الحديثي تقول في هذا "تطوّر النحو الكوفي تطورا آخر واضحا وذلك في وضع مصطلحات خاصة به لمسائل النحو والصرف وفروعهما أو لأبوابهما يبدو أنهم رأوها أقرب دلالة على صفات ما اصطلحوا عليه من مصطلحات البصريين"⁷.

نذكر من هذه المصطلحات الكوفية "تسميتهم التمييز- تبيينا وتفسيرا، والصفة نعتا، والمضارع مستقبلا، والعطف نسقا، والنفي جحدا والمصروف ما يجري وغير المصروف ما لا يجري، والبدل ترجمة، والجرّ خفضا، والضمير مكنيا أو كناية، وضمير الفصل، وضمير الشأن: المجهول أو العماد، وحروف الجر: حروف الصفات، والحال قطعا وغير ذلك من المصطلحات التي كان للبصريين ما يقابلها..."⁸.

3. أثر الكوفيين ومصطلحاتهم في الدّرس الأندلسي:

1.3 أثر الكوفيين في الدّرس الأندلسي:

اهتم النّحاة البصريون والكوفيون بالتّأليف للنّحو خوفا منهم من ضياع اللّغة؛ بفعل دخول العوامل المؤثرة، هذا الدافع لم يكن هو ذاته عند الأندلسيين في اهتمامهم وتأليفهم في هذا العلم؛ باعتبار أنّ "اللغة العربية نفسها لم تكن ذات كيان متين في هذه البلاد، إنّما كانت ناشئة، حاجتها إلى جمع النصوص أكثر من حاجتها إلى وضع ضوابط تعصم الألسنة"⁹؛ لذلك كان "لابد من نقل النحو إليهم، لتمكين هذه الناشئة التي تعشقت اللغة العربية من السيطرة على زمامها، وقد كانوا في حاجة إلى ذلك، لكي يستطيعوا ضبط ألسنتهم من النطق بهذه اللغة الجديدة المكتسبة، شأنهم في ذلك شأن الأجنبي الذي يريد أن يتعلم اللغة العربية في زماننا هذا"¹⁰.

إضافة إلى أنّ الاهتمام بالنّحو في بلاد الأندلس كان لحفظ ألسنتهم من الوقوع في اللّحن عند قراءة القرآن الكريم، ولفهم معانيه وأسراره التي لا تتم إلّا بإدراك النّحو؛ لذلك نجد أنّ البداية كانت متواضعة فهذا الزبيدي قد قال: "لم يكن عند مؤدّبي العربية ولا عند غيرهم من عُني بالنحو كبير علم...ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها، ولاعتلال لمسائلها، ثمّ كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها حتى نهج لهم سبيل النّظر، وأعلّمهم بما عليه أهل هذا الشأن في الشرق، من استقصاء الفنّ بوجوهه، واستيفائه على حدوده؛ وإنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة"¹¹.

ومع ذلك سرعان ما حقق أهل الأندلس مكانة لأنفسهم بين النحاة العرب بعد احتكاكهم بنحاة المشرق، و"آراء الكوفيين النحوية سرعان ما عُرفت في البيئة الأندلسية، فأقبل عليها أهل الأندلس، أسرة قلوب المعجبين بها، ودافعة المناهضين لها للقيام بواجب النقض والرد. ولم يخبُ أوار هذا الجدل طوال فترة الحياة الفكرية والعلمية التي امتدت في الثغر الأندلسي أكثر من سبعة قرون"¹². ويؤكد بن عامر درين أن "المتتبع للدرس النحوي في الأندلس يجد أن المذهب الكوفي النحوي لم يُعَد في أي فترة من الفترات من ساحة التأثير في الحياة النحوية واللغوية بالأندلس"¹³.

انسجاماً مع هذا العرض الموجز ندرك مدى ارتباط الأندلسيين بالنحاة الكوفيين، الذين كان لهم الفضل في تكوينهم اللغوي عموماً، والنحوي خصوصاً، ومن أكثر الذين دافعوا على هذه الفكرة بن عامر درين حيث قال: "لا أظني بحاجة إلى إثبات تأثر -بل تعلق- أهل الأندلس بالمشرق؛ إذ إن ذلك من الثبات بحيث لا يمكن أن تخطئه عين الدارس"¹⁴.

ولذلك كان من الضروري التعرّف على العوامل التي جعلت الكوفيين يؤثرون على النحاة الأندلسيين، والتي نلخصها في:

أ. الرحلة إلى المشرق والعكس: حرص العلماء الأندلسيون على الرحلات العلمية للقاء الشيوخ المعاصرين ونيل الإجازة، وكان هذا خصوصاً في القرون الأولى، إلا أنها لم تعد بالوتيرة نفسها في القرون الموالية.

إضافة إلى هذه الرحلات كانت هناك رحلات معاكسة بحيث لجأ بعض العلماء المشاركة إلى الأندلس، فأسهموا بذلك في نقل علوم الشريعة واللغة إلى هذه الرقعة النائية.

ب. تلمذة بعض الأندلسيين على الكوفيين: التي تمت كما ذكرنا سابقاً عند رحلة الأندلسيين إلى المشرق فتتلمذوا على أيديهم بطريقتين:

أولاً: مباشرة: وهي الأخذ المباشر عن أساتذة الكوفة.

ثانياً: غير مباشرة: الأخذ غير المباشر؛ وذلك عن طريق إفادة كثير من الأندلسيين من عدد من العلماء الذين تتلمذوا على الكوفيين وأفادوا منهم.

ج. الخصائص المميزة للنحو الكوفي: تلك الخصائص المميزة للنحو الكوفي هي التي ساهمت في عملية التأثير في الأندلسيين، ومن أبرزها: غلبة الرواية، والعناية بالمسموع قياساً بما عليه الأمر عند البصريين. ومن ينظر في الثقافة الناشئة بالأندلس -ومنها البحث النحوي- يلحظ نزوعاً عاماً للأندلسيين إلى (منهج الرواية).

إضافة إلى اتسام المنهج الكوفي في دراسته النحوية بمزج الدرس النحوي بغيره من الفنون، مثل: القراءات والحديث والأدب وغيرها، ولعل من أسباب هذا أن كثيراً من الكوفيين كانوا يجلسون إلى الخلفاء، ويقومون

بتأديب أولادهم، أو أنهم كانوا يشتغلون بالتدريس، فطبيعة عملهم هي التي فرضت عليهم المزج بين الفنون المختلفة، وهذا ما سار عليه النحاة الأندلسيون من بعدهم.

د. الانفتاح الفكري بالأندلس وعدم التعصب: تميّزت الحياة الفكرية بالأندلس بالتسامح والانفتاح؛ مما مكّنها من تداول مختلف الآراء الفكرية في شتى المجالات، والتسامح هنا هو بمعنى الإفادة من مختلف التوجّهات والمذاهب في الحقل المعرفي الواحد.

هـ. عوامل أخرى: إضافة إلى العوامل السابقة التي ساهمت في عملية تأثر الأندلسيين بالكوفيين هناك عوامل أخرى، لعل أهمها:

- تشجيع كثير من الخلفاء والأمراء للعلم وأهله.

- تشجيع العلماء على التأليف.

- بث روح المنافسة وتكريم العلماء وضمهم إليهم في عصر ملوك الطوائف.

- الانقسام السياسي في عهد ملوك الطوائف مما أدّى إلى تعدّد المراكز الثقافية بالأندلس، بعد أن كانت قرطبة هي المركز الثقافي الرئيس.

- العناية الكبيرة بجمع الكتب وإنشاء المكتبات في مختلف مدن الأندلس.

بتضافر هذه العوامل ازدهرت الحركة العلمية بما في ذلك البحث اللغوي عموماً والنحوي خصوصاً.¹⁵

2.3 واقع المصطلح الكوفي في الدرس الأندلسي:

مما يعلمه الجميع أنّ أغلب أساتذة المذهب الكوفي تكوّنوا على يد أساتذة البصرة، غير أنّهم حاولوا جاهدين مخالفة البصريين والخروج عنهم؛ ليجعلوا لأنفسهم مذهباً يميزهم، ولعل أكثر ما شاع عنهم هو مخالفتهم المصطلح البصري وطرح البديل، وقد بيّن مثل هذا شوقي ضيف حين قال: "لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصداً إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلّون بها أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعاً على كتاب سيبويه ينهلون منه... حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات".¹⁶

تبرّر أيضاً خديجة الحديثي سبب نزوح الكوفيين إلى وضع مصطلحات خاصة بهم دون المصطلحات البصرية بقولها: "ربما كانت هذه المخالفة في التسميات للتوضيح والتسهيل، وربما كانت مجرد المخالفة، ولإثبات وجود بارز للنحو الكوفي..."¹⁷، وهي بهذا لم تفصل في الأمر.

غير أنّ هناك من يبرر هذا الانزياح من النّحاة الكوفيين بأنّه نتاج لثقافة وإطلاع، نذكر في مثل هذا قول ديرة المختار أحمد أنّ "الفراء على الرغم من أنه درس كتاب سيبويه على الأخفش البصريّ وتلمذ على يونس بن حبيب البصري، إلا أنه خرج من سلطان المدرسة البصرية، ولم يكن ذلك الخروج لأجل المخالفة، بل كان نتيجة ثقافة واسعة وإطلاع ومقدرة على التحليل، جعلت الفراء يعيد النظر في كلّ ما يطرح عليه، أو قل: كل ما يفكر فيه، حتى يدع ثمرة جهده، وروايته، وقياسه، وإطلاعه فيما أملى من كتبه"¹⁸، وكان ضمن ذلك بطبيعة الحال المصطلح النّحوي بشكل خاص.

باعتبار أنّ "الكسائي والفراء هما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعاً أسسه وأصوله، وأمدّاه بحذقهما وفطنتهما، ليكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري فهما المؤسسان الحقيقيان لهذه المدرسة"¹⁹، ولعل للفراء في هذا أكبر الأثر من الكسائي وهو "واضح في وضع مصطلحاتها، وتحديد مدلولاتها بحيث يمكن أن نقول: إنّ معظم مصطلحات النحو الكوفي التي تعدّ مما يميّزه عن النحو البصري هي من وضعه"²⁰.

إذن، وبعد هذا العرض، ندرك أنّ المذهب الكوفي تميّز بمسرد مصطلحي خاص به، وبحكم الدّراسة التي نقدمها لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الدّرس النّحوي الأندلسي الذي أثبتنا أنّه تأثر بشكل كبير بالدّرس الكوفي لا محالة، قد تأثر بالمصطلحات الكوفيّة. كيف لا؟ وهي التي تعبّر عن هذا المذهب النّحوي، وقد بيّن محمد بن عامر درين مدى تأثر النّحاة الأندلسيّين (أمثال أبي بكر الزبيدي (379هـ) وابن خروف (ت: 609هـ) وابن عصفور (ت: 669هـ) وأبي عبد الله القرطبي (671هـ) وأبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ) ... وغيرهم) بالمصطلحات النّحوية التي من أشهرها²¹: مصطلح الخفض والتفسير والنسق والكناية والمكنى والعماد وحروف الجحد... وغيرها.

لا محالة أنّ المطلّع على هذه النماذج وغيرها مما هو مبثوث في مصنّفات النّحو الأندلسي، "يدرك بوضوح أنّ نحاة الأندلس لم يقتصر على الإفادة من آراء الكوفيين وأحكامهم النحوية فقط، بل تجاوز الأمر ذلك ليشمل الإفادة كذلك من مصطلحات الكوفيين. على أنّ هذه الإفادة لم تكن تقليداً أعمى، بل سلك الأندلسيون سبيل التعليل في قبولهم لما اقتنعوا به من مصطلحات تفرد بها أهل الكوفة، مما يدل على أنّ اختيارهم لها كان على بصيرة وقناعة، كما هي عادة علماء هذا الصّقع الذين اشتهر عنهم -غالباً- التحقيق والمناقشة للرأي قبل اعتماده"²².

مما سبق ندرك أنّ الدّرس النّحوي في الأندلس قد تأثر بشكل كبير بالدّرس الكوفي، وذلك بفعل عدّة عوامل مساعدة، وهذا التأثير كان من نتائجه توظيف الرصيد المصطلحي الكوفي على غرار نظيره البصري، غير أنّ هذا لا يقلل من شأن الأندلسيون وذلك لأنهم قبلوا ما قبلوا من المصطلحات بعد بحث ودراسة.

ونشير في الأخير أنّ مثل هذا الجزم منا على تأثر الأندلسيين بالكوفيين لا يعني أنّهم لم يتأثروا بالمذهب البصري؛ لكن تركيزنا جاء متوافقاً ومتطلباتاً درستنا.

4. المصطلح الكوفي عند ابن رشد:

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (ت: 595هـ)²³، صاحب كتاب الضروري في صناعة النحو، الذي يعد المصنف الوحيد لديه في هذه الصناعة، إضافة إلى أنه يعتبر واحدا من المختصرات لديه التي خصها بمصطلح الضروري، والتي هي (الضروري في الفقه، الضروري في المنطق والضروري في السياسة وأخيرا الضروري في النحو).

تميز ابن رشد بتعدد المجالات المعرفية التي اهتم بها، فخاض في سلك القضاء، والسياسة، والطب، والفقه والفلسفة، لكنه لم يُعرف إلا أخيرا إضافة إلى هذه الصناعات التي اهتم بها أنه نحوي، والتي جعلت منه بذلك واحدا من النحاة الأندلسيين.

استنادا لما سبق، وبناء على اهتمامنا بالدرس النحوي الأندلسي الذي في نظرنا قد تأثر بالمذهب الكوفي في كثير؛ سنحاول فيما هو آت أن نعرف إذا ما قد تأثر ابن رشد بهذا المذهب هو الآخر.

عند تصفّحنا "الضروري في صناعة النحو" لمسنا في كثير من المواطن أنّ ابن رشد مال إلى المذهب البصري من أمثلة ذلك قوله: "...إنّ جلّ ما أثبت وجوده في هذه الصناعة إنما أثبت بطريق السماع والاستقراء. وقد يستعمل أهل هذه الصناعة القياس، فيما جهل سماعه أنهم يقيسون المجهول على المعلوم وهو ضعيف. وربما أفرطوا حتى يردون السماع بالقياس"²⁴، ونرجح أنه قصد الاتساع في القياس الذي كان من قبل الكوفيين دون البصريين والذي هو ضده.

ويظهر تأثره بالمذهب البصري وبسيبويه على وجه الخصوص، بالمسرد المصطلحي البصري الذي وظّفه في كتابه الضروري في صناعة النحو، غير أنّ هذا لا ينفي وجود بعض المصطلحات الكوفية في كتابه التي من أبرزها وأشدها توظيفا دون النزوح عنها، مصطلح المستقبل ومصطلح الخفض.

سنقدم فيما هو آت دراسة لهذين المصطلحين لنذكر سبب هذا التوظيف من قبله.

4. 1. مصطلح المستقبل:

ورد هذا المصطلح عند ابن رشد في قوله: "وأما أنواع الأفعال فهي ثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل"²⁵، مثل هذا التوظيف انتشر في الدرس النحوي التراثي، نذكر على سبيل المثال قول ابن السراج: "الفعل: ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل"²⁶، وهذا الرضي أيضا قال عند شرحه لقول ابن الحاجب الفعل هو: "المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. أي الماضي والحال والاستقبال"²⁷. فابن رشد في تقسيمه للفعل ركّز على عنصر الزمان، وسار على درب النحاة.

قدّم عبد السميع دراسة على كتاب الضروري في صناعة النحو كان ضمن الدراسة مصطلح المستقبل عند ابن رشد والذي أثبت فيها أنّ هذا الأخير قد خالف النحاة، ويظهر هذا في قوله: "قسم ابن رشد الفعل

إلى نوعين، مخالفًا النحاة في قسمة الأفعال من جهة الزمان إلى أنواع ثلاثة: ماض-مضارع-أمر، أما هو فقد حصر الأفعال في الماضي والمستقبل²⁸.

مثل هذا القول لعبد السميع لم نستطع أن نفسره، فلم يبد لنا أنه قد أدرك أنّ في هذه الأقسام التي أوردها ابن رشد قد ذكر أزمنة الأفعال لا الأفعال في ذاتها؛ لكننا رجحنا أنّ عبد السميع على الأغلب قد قارن قول ابن رشد هذا بقول سيبويه الذي قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع...وأما بناء لم يقع فإنه قولك أمرا: اذهب...، ومُخبرا: يقتل ويذهب... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"²⁹.

إنّ قول سيبويه هذا قد شرحه عبد الرحمن الحاج صالح -رحمه الله- فقال: "الفعل عند النحاة العرب يدلّ دائما على حَدَثٍ حَدَثٍ أو هو بصدد الحدوث الآن أو سيحدث مستقبلا...وأهم شيء ليس الزمان فقط بل الحدث وحدثه في زمان"³⁰؛ فالفعل بذلك عند سيبويه هو الحدث + زمن، وهو إما ماض أو مضارع أو أمر.

من التفسير السالف الذكر نرجح أنّ حكم عبد السميع في خروج ابن رشد عن جمهور النحاة لا أساس له من الصحة؛ وذلك أنّ هذا الأخير في موطن آخر قد قال: "والأفعال كما قلنا إما ماضية وإما مستقبلة وإما فعل حال أو فعل أمر أو نهي"³¹.

هذا، وقد تطرق ابن رشد أيضا إلى مفهوم كل من الفعل الماضي والمضارع والأمر وحتى النهي، لكن ما لفت انتباهنا وكان ذلك على طول الكتاب أنّه لم يقل بمصطلح المضارع البتّة؛ وإنّما قال بمصطلح المستقبل فقط؛ الذي هو يدل به على الفعل لا الزمن، ويظهر ذلك عند حدّه إياه بقوله: "أما المستقبل فهو الذي في أوله أحد تلك الحروف الأربعة نحو أفعال ويفعل ونفعل وتفعل"³². ويثبت مثل هذا في موطن آخر من الكتاب في قوله: "أما الأفعال المستقبلة فتتميز من الأفعال الماضية بأنه يلحقها زوائد في أولها هي...الهمزة والياء والنون والتاء"³³. فعرف المستقبل بالتركيز على الناحية الشكلية القائمة على الزوائد الأربعة المحصورة في قولنا (أنيت).

مثل هذا المفهوم أيضا تأثر ابن رشد في وضعه بغيره من النحاة على وجه الخصوص بسيبويه الذي قال: "أفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك [قولك]: أَفْعَلْ أنا، وتَفْعَل أنت أو هي، ويَفْعَل هو، وتَفْعَل نحن"³⁴. وورد مثل هذا عند ابن السراج في قوله: "والأفعال التي يسميها النحويون 'المضارعة': هي التي في أولها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون"³⁵. وابن الحاجب هو الآخر قال: "المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت،..."³⁶.

من هذه الأقوال السالفة الذكر نلاحظ أنّ ابن رشد يكاد يكون قوله مطابقا لقول سيبويه، فنحن نرجح تأثره به دون سواه.

كان هذا العرض بالنسبة للمفهوم أما إذا ما انتقلنا إلى مصطلح المستقبل فإننا نجد هذا الوضع يعود إلى الفراء إمام نحاة الكوفة، الذي قال عنه المختار أحمد ديرة "أما زمن الفعل، فالفراء يستعمل تعبير أو مصطلح الماضي وأحيانا يعبر عنه "بفعل" وأما المضارع فيعبر عنه بالمستقبل وأحيانا "بيفعل"... فالفراء يأخذ إحدى دلالاتي المضارع حيث يسميه المستقبل لدلالة الفعل على الاستقبال"³⁷. منه ندرك أنّ من جاء من بعده من الكوفيين قد استعمل "في مقابل "المضارع" مصطلح "المستقبل" إشارة إلى الدلالة الزمانية ... أما البصريون فقد سموه "المضارع" إشارة إلى فعل الحال والاستقبال، وفيه أيضا إشارة إلى مشاركة الاسم ومضارعه في قبول علامات الإعراب وغيرها من العلامات"³⁸.

من هذا القول ندرك أنّ ابن رشد في قوله بالمستقبل يدل على عنصر الزمان، لكن ما يلفتنا أنّه أشار إلى ما صرح به البصريون في أنّ المضارع فيه إشارة إلى فعل الحال والاستقبال وذلك عندما قال: "وشكل المستقبل والحاضر واحد في لسان العرب فإذا أرادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا عليه السين أو سوف فقالوا سيفعل أو سوف يفعل. وإذا أرادوا الحاضر قالوا يُفعل الآن..."³⁹، ويقصد بالحاضر هنا الحال.

إنّ أول ما يتبادر إلى الأذهان، -من كل ما سبق- هو تأثير ابن رشد في هذا المصطلح بالإنتاج الكوفي دالا به على عنصر الزمان على نحوهم، مضيفا إليه دلالة الحال والاستقبال على نحو البصريين؛ لكن بناء على دراستنا لكتابه لا نرجح أنّ هذا الصنيع منه كان من قبيل التأثير بالمذهب الكوفي فقط، وإنما نرى أنّه بفعل طبيعة عقله المنطقي الذي حثّه على التركيز على دلالة الفعل التي هي: الحدث + الزمن.

إضافة إلى سبب آخر يكمن في أنّ مصطلح المستقبل بمفهومه الذي ركّز فيه على الحروف المضارعة (أنيت) انتشر في اللغات السامية التي على رأسها العبرية، ولعل أكثر كتاب أو رسالة يظهر فيها صدق ما نقول هو العائد لأبي الوليد مروان بن جناح القرطبي الذي وظف مصطلح المستقبل على طول الكتاب إضافة إلى إشارته في عدد من المواطن إلى الحروف المضارعة⁴⁰. ونجد الفتلاوي هو الآخر يبيّن أنّ الفعل المستقبل "هو ما يدل على الحال أو الاستقبال، ويعتمد تصريف الفعل المضارع (المستقبل) في العربية والعبرية على ظهور ("41، وهو ذاته عند ابن رشد، أما بالنسبة للمقاطع فهي الحروف المضارعة Prefix المقاطع التي تزداد في أوله (عند العرب (أنيت).

منه نستنتج أنّ الهدف الذي قال به ابن رشد في مقدمة كتابه والمتمثل في إنشاء نحو صالح لجميع الألسنة، هو الدافع الأساس في اعتماده هذا الاصطلاح لكي يحقق إلى أقصى حدّ العالمية لمصطلحه، ولا نظن أنّه لمجرد التأثير بالمذهب الكوفي البتات.

نحن بهذا لا نقلل من شأن المصطلح البصري الذي كان الأساس في إطلاقه بالنظر أنّ المضارع هو "الفعل الذي أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشابهته للاسم، لأنه لم يسمّ مضارعا إلا لهذا..."⁴²، فسمي المضارع مضارعا لأنه يضارع أي يشابه الاسم في بعض خصائصه.

نخلص مما سبق أنّ ابن رشد بفعل فكره المنطقي رأى أنّ القول بمصطلح المستقبل الدال على الزمن، هو الأنسب خاصة وأنه منتشر في اللغات السامية، فهو يسعى إلى توظيف المصطلح المنتشر في أكثر اللغات، أما البصريون فبفعل فكرهم اللساني رأوا أنّ المصطلح الأنسب هو المضارع لأنّه يضارع الاسم.

4. 2. مصطلح الخفض:

وظّف ابن رشد مصطلح الخفض وعلى طول مصنّفه لم نجد له حداً، وذلك لوضوحه في الأذهان بأنّه ضرب من ضروب الإعراب المحصورة في الرفع والنصب والجر (الخفض)، ويظهر هذا جلياً عنده في مثل قوله: "...وفي هذا النوع من الجمل يوجد جميع ضروب الإعراب الثلاثة، أعني الرفع والنصب والخفض"⁴³.

عند تصفح جميع جزئيات الكتاب لم نر ابن رشد قد استغنى عن هذا المصطلح، غير أننا وجدناه في موطن يرادفه بالكسر، وذلك في مثل قوله: "وأما للحاضر المفرد فيأياك مفتوحة الكاف للمذكر، وإياك مكسورة للمؤنث، وإياكما للاتنين يستوي فيه المذكر والمؤنث..."⁴⁴، لعل مثل هذا التوظيف لتبيان الحركة الإعرابية بشكل واضح لا غير، والتي جاءت في هذا المقام حركة بناء.

غير أنّ اللافت هو إطلاقه مصطلح حروف الجرّ بدل قوله حروف الخفض، ويظهر ذلك في مثل قوله: "وأما المتّصل فينقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى ضمير يقع موقع الاسم المرفوع وهو الفاعل، وإلى ضمير يقع موقع المنصوب وهو المفعول به، وإلى ضمير يقع موقع المخفوض وهو الذي يدخل عليه حرف الجرّ أو يكون مضافاً"⁴⁵، ويظهر إصراره على مثل هذا التوظيف في قوله أيضاً: "وحروف الجرّ وهي الخافضة هي: من، إلى، وعن وعلى إذا لم يكونا اسمين، وحاشا، وخلا، ومُنْذُ ومُنْذُ إذا كان حرفين بمعنى من، والباء الزائدة والكاف الزائدة، والتاء الداخلة في القسم على اسم الله تعالى. والواو الداخلة على كل مقسوم به، وحتى إذا لم تكن حرف عطف، ومِنْ إذا كانت خبراً..."⁴⁶.

فابن رشد يوظف مصطلح المخفوض للدلالة على المجرور، أما بالنسبة للحروف التي تقوم بعملية الخفض فيطلق عليها حروف الجرّ بدل حروف الخفض، هذا المنج لا بد أنّه لحكمة ما؛ لذلك سنحاول فيما هو آت تبين هذا.

مصطلح الخفض من مصطلحات الكوفيين ويقابله مصطلح الجرّ عند البصريين، وقد قال بن عامر درين في هذا "من المصطلحات التي لها صلة بمصطلحات الإعراب والبناء، والتي عُرف بها الكوفيون، مصطلح الخفض، وهو يقابل الجرّ عند البصريين، وقد شاع عند النحاة أن التعبير بالخفض من عبارات الكوفيين، والتعبير بالجرّ من عبارات البصريين"⁴⁷. ويعدّ الفراء هو واضع مصطلح الخفض مثل غيره الكثير من مصطلحات المذهب الكوفي، وقد بيّن هذا أيضاً المختار أحمد ديرة في قوله: "ومجيء الخفض للدلالة على الجرّ، كثير عند الفراء..."⁴⁸.

أما عن سبب إطلاق البصريين مصطلح الجرّ، والكوفيين مصطلح الخفض؛ فقد بيّن هذا الزجاجي في قوله: "وأما الجرّ فإنما سمي بذلك لأن معنى الجرّ الإضافة؛ وذلك أن الحروف الجارة تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد، فالباء أوصلت مروك إلى زيد. وكذلك المال لعبد الله. وهذا غلام زيد. هذا مذهب البصريين وتفسيرهم. ومن سماه منهم ومن الكوفيين خفضاً، فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين"⁴⁹، فكانت حجة البصريين في الجرّ الإضافة، وحجة الكوفيين مقابلة الخفض للرفع.

إضافة إلى هذا نشير أنّ مصطلح الخفض قد لقي استعمالاً ورواجاً لدى النّحاة الأندلسيين "ولعل مردّ ذلك اقتناعهم بصحّة دلالة هذا المصطلح على المعنى المقصود"⁵⁰.

أما إذا ما تصفحنا الدّرس اللّساني الحديث فإننا نجد أحمد عبد الستار الجوّاري يقول في هذه المسألة "الخفض وهذه التسمية خاصة بنحاة الكوفة، أما البصريون فيقولون الجر. ولعل الكوفيين أكثر توفيقاً في هذه التسمية وأقرب إلى الصواب، لأنّ قولهم الخفض في هذه الحالة إنّما يقابلون به الرفع. أما الجر فلا دلالة فيه على معنى وقوع الاسم في هذا الموقع من الإعراب. والخفض أو الجر هو أدنى مراتب الإعراب..."⁵¹؛ وبذلك يكون مصطلح الخفض في نظر الجوّاري هو الأنسب.

مما سبق ندرك أنّ قول ابن رشد بمصطلح الخفض لم يكن تأثراً عشوائياً بالمذهب الكوفي؛ وإنّما على الأغلب كان لعله مفادها أنّ الخفض الذي هو أدنى مراتب الإعراب يجب أن يتساوى في مفهومه والضمّ، وذلك بالنظر إلى الأثر الذي يحدثه عند النطق الذي هو انخفاض الحنك الأسفل وميله إلى إحدى الجهتين، فيصبح المصطلح بذلك حاملاً لمفهومه.

ولو كان هذا التفسير غير صائب لما أطلق ابن رشد على الحروف الخافضة مصطلح حروف الجرّ، والذي هو من المصطلحات البصرية، ونلعل هذا التوظيف المزدوج منه أيضاً بأنّ الحروف الجارة لا تقوم بخفض ما قبلها وإنّما تقوم بعملية جرّ ما قبلها لتوصله إلى ما بعدها.

منه يظهر الفكر المنطقي المساهم في بناء العلوم والذي هو الأساس للوضع المصطلحي العلمي الحامل لمفهومه، فقد يظن متصفحاً لكتاب ابن رشد أنّ هذا المزج بين المصطلح البصري ونظيره الكوفي هو من باب عدم الاستقرار والتذبذب والخلط؛ لكنه في الحقيقة جاء بفكرة جديدة واجبة التوظيف والاستعمال لموافقتها الطريقة الصناعيّة، وذلك أنّ أهم ما يجب في الوضع المصطلحي أن يكون المصطلح معبراً عن معناه، وهذا الذي طمح إليه وحققه ابن رشد.

أما في قول ابن رشد عوض الخفض مصطلح الكسر؛ فهو بذلك لم يخرج عن جمهور النّحاة وهذا بدليل قول الرازي "(الْخَفْضُ) الْجَرُّ وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مَوَاضِعَاتِ النَّحْوِيِّينَ"⁵²، فهدف ابن رشد من هذا التوظيف التوضيح والتبسيط أكثر لا غير.

5. الخاتمة:

خضنا في غمار هذا البحث بشكل سريع غير مفصّلين متجاوزين العديد من النقاط التي نخالها مهمة، وتحتاج إلى دراسة مفصلة، والتي لا يسمح المجال بعرضها في هذا المقام. غير أنّ هذا لا ينفي أننا توصّلنا إلى جملة من النتائج نحسب أنها ستكون بداية لدراسات مستقبلية، والتي تتلخّص في:

- بسط المذهب الكوفي بمنهجه ومصطلحاته نفوذه على الأندلسيين في زمن مبكر، ودام حتى بعد اهتمامهم بالمذهب البصري ومصطلحاته، وهذا راجع إلى خصائصه التي تميّزه.

- أثبت عدد من الباحثين أنّ المصطلح الكوفي على وجه مخصوص قد لقي قبولا عند النحاة الأندلسيين.

- ابن رشد الذي هو من النحاة الأندلسيين كان ضمن التيار الثاني الذي لم يذب في ثقافة المشرق، وحاول إبراز الشخصية الأندلسيّة.

- من خلال دراسة مصطلحي ابن رشد توصّلنا أنّ الدراسات النحوية عموما والمصطلحية خصوصا كانت ناضجة في القرن السادس للهجرة، وهذا ما جعل المذهب الأندلسي يفرض نفسه.

- تظهر القوة الفكرية النحوية عند ابن رشد بشكل واضح والتي نرجح أنّها قد تعود إلى طبيعة البيئة التي عاش فيها حين كان المذهب الأندلسي في أوجه، ولكونه فيلسوف عصره باقتدار.

- لا يتميز المصطلح بمفهومه عند ابن رشد بالقلق والاضطراب؛ وإنما يبدو عليه الثبات والاستقرار إضافة إلى الدقة العلمية.

- ترجيح ابن رشد لمصطلح المستقبل دون المضارع لم يكن اقتداء بالمذهب الكوفي؛ وإنّما بفعل عقله المنطقي الذي كان يهدف إلى وضع نحو صالح لجميع الألسنة، رجّح هذا المصطلح لانتشاره في اللغات السامية التي من بينها العبرية، فيحقق بذلك العلميّة والعالميّة للمصطلح.

- زواج ابن رشد بين مصطلح الخفض وحروف الجرّ وكأنّها دلالة لعدم التأثير الأعمى بأيّ مذهب كان.

- مصطلح الخفض كان الأنسب للتوظيف عند الدلالة على انخفاض الحنك الأسفل وميله إلى إحدى الجهتين.

- ومصطلح حروف الجرّ كان هو الآخر الأجدر بالتوظيف عند توصيف حروف الجرّ لأنّها لا تقوم بخفض ما قبلها؛ وإنما تجر ما قبلها لتوصله إلى ما بعدها.

- من المصطلحين المدروسين خالصنا أنّ أكثر ما يركّز عليه ابن رشد هو شيئان:

أ. تداول المصطلح في أكثر من لغة.

ب. أن يكون المصطلح معبراً عن معناه المتبادر إلى الذهن والأكثر وضوحاً، والمساهم بذلك في العملية التعليمية.

6. قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

- الأسترايازي، رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، تص وتعليق: يوسف حسن عمر، ط 2، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1996م.
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، تص ود: محمد صديق المنشاوي، د ط، دار الفضيلة، القاهرة-مصر، 2004م.
- الجواري، أحمد عبد الستار: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د ط، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، العراق، 1404هـ-1984م.
- الحاج صالح، عبد الرحمن: منطق العرب في علوم اللسان، د ط، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2010م.
- حجازي، محمود فهد: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د ط، دار غريب، القاهرة-مصر، د ت.
- الحديثي، خديجة: المدارس النحوية، ط 3، دار الأمل، أربد-الأردن، 1422هـ-2001م.
- الخثران، عبد الله بن حمد: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، ط 1، هجر للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، 1411هـ-1990م.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: الضروري في صناعة النحو، تص: باب ولد هارون ولد الشيخ سيدي، تقديم: محمد ولد عبد الحلي، ط 1، الشركة الإفريقية للطباعة والنشر، موريتانيا، 2000م.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: الضروري في النحو، تص ود: منصور علي عبد السميع، ط 1، الصحوة للنشر والتوزيع، مصر، 1421هـ-2010م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تص: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1984م.
- الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تص: مازن المبارك، ط 3، دار النفائس، بيروت-لبنان، 1399هـ-1979م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهيل: الأصول في النحو، تص: عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1417هـ-1996م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تص وشر: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، 1408هـ-1988م.
- ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ط 7، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1992م.
- بن عامر درين، محمد: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ط 1، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، 1427هـ-2006م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا: مقاييس اللغة، تص وضبط: عبد السلام محمد هارون، د ط، دار الفكر، دمشق-سورية، 1399هـ-1979م.

- القضاعي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الآبار: التكملة لكتاب الصلاة، تح وضبط وتع: بشّار عوّاد معروف، ط 1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2010م.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط 1، مطابع الدار الهندسية، مصر 1400هـ-1980م.
- المقالات:
- الفتلاوي، ستار عبد الحسن جبار: الفعل بين العربية والعبرية، مجلة كلية المعلمين، ع 40، 2004م.
- الرسائل الجامعية:
- ديرة، المختار أحمد: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء، رسالة ماجستير، جامعة الفاتح، طرابلس، ط 1، دار قتيبة، بيروت-لبنان، دمشق-سورية، 1411هـ-1991م.
- علي السيد، أمين علي: الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة-مصر، 1383هـ-1964م.
- المراجع الأجنبية:
- Joseph Derenbourg et : Traduction Française, Abou L-walid Marwan: Obusculs et Traliés, Ibn Djanah . Paris, imprimerie nationale' L, Hartwig Derenbourg

7. الهوامش:

- ¹ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا: مقاييس اللغة، تح وضبط: عبد السلام محمد هارون، د ط، دار الفكر، دمشق-سورية، 1399هـ-1979م، ج 3، (باب الصاد واللام وما يثلثهما)، ص 303.
- ² مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط 1، مطابع الدار الهندسية، مصر، 1400هـ-1980م، ص 368.
- ³ الجرجاني، علي بن محمد السيّد الشريف: معجم التعريفات، تح ود: محمد صديق المنشاوي، د ط، دار الفضيلة، القاهرة-مصر، 2004م، (باب الألف)، ص 27.
- ⁴ حجازي، محمود فهد: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د ط، دار غريب، القاهرة-مصر، د ت، ص 9.
- ⁵ ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهيل: الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1417هـ-1996م، ج 1، ص 36.
- ⁶ ينظر: المصدر نفسه، ص 38.
- ⁷ الحديثي، خديجة: المدارس النّحوية، ط 3، دار الأمل، أربد-الأردن، 1422هـ-2001م، ص 132.
- ⁸ المرجع نفسه، ص 132.
- ⁹ علي السيد، أمين علي: الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة-مصر، 1383هـ-1964م، ص 93.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص 93.
- ¹¹ الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويّين واللغويّين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1984م، ص 311.
- ¹² بن عامر درين، محمد: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ط 1، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، 1427هـ-2006م، ج 1، ص 56.
- ¹³ المرجع نفسه، ج 1، ص 56، 57.

- ¹⁴ المرجع نفسه، ج 2، ص 791.
- ¹⁵ ينظر: المرجع نفسه، ج 2، من ص 791 إلى ص 807.
- ¹⁶ ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ط 7، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1992م، ص 165.
- ¹⁷ الحديثي، المدارس النحوية، ص 132.
- ¹⁸ ديرة، المختار أحمد: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير، جامعة الفاتح، طرابلس، ط 1، دار قتيبة، بيروت، دمشق-لبنان، سورية، 1411هـ-1991م، ص 211.
- ¹⁹ الخثران، عبد الله بن حمد: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، ط 1، هجر للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، 1411هـ-1990م، ص 18.
- ²⁰ المرجع نفسه، ص 19.
- ²¹ ينظر: بن عامر درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج 2، من ص 812 إلى ص 821.
- ²² المرجع نفسه، ج 2، ص 884.
- ²³ ينظر: القضاي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن الآبار: التكملة لكتاب الصلة، تح وضبط وتغ: بشّار عوّاد معروف، ط 1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011م، مج 2، ص 247، 249.
- ²⁴ ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: الضروري في صناعة النحو، تح: باب ولد هارون ولد الشيخ سيدي، تقديم: محمد ولد عبد العي، ط 1، الشركة الإفريقية للطباعة والنشر، موريتانيا، 2000م، ص 29.
- ²⁵ المصدر نفسه، ص 42.
- ²⁶ ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 38.
- ²⁷ الأسترباذي، رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، تص وتغ: يوسف حسن عمر، ط 2، دار الكتب الوطنية، بنغازي-ليبيا، 1996م، ج 4، ص 5.
- ²⁸ ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: الضروري في النحو، تح ود: منصور علي عبد السميع، ط 1، الصحوة للنشر والتوزيع، مصر، 1421هـ-2010م، ص 85.
- ²⁹ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح وشر: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، 1408هـ-1988م، ج 1، ص 12.
- ³⁰ الحاج صالح، عبد الرحمن: منطق العرب في علوم اللسان، د ط، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2010م، ص 64، 65.
- ³¹ ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تح: باب ولد هارون ولد الشيخ سيدي، ص 54.
- ³² المصدر نفسه، ص 43.
- ³³ المصدر نفسه، ص 55.
- ³⁴ سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 13.
- ³⁵ ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 39.
- ³⁶ الأسترباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 15.
- ³⁷ ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص 219.
- ³⁸ الخثران، مصطلحات النحو الكوفي -دراستها وتحديد مدلولاتها-، ص 74.
- ³⁹ ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تح: باب ولد هارون ولد الشيخ سيدي، ص 43.

- ⁴⁰ ينظر: Ibn Djanah, Abou L-walid Marwan: Obuscles et Traliés, Traduction Française: Joseph Derenbourg et Hartwig Derenbourg, L' imprimerie nationale, Paris, p12, 22, 26, 41..
- ⁴¹ الفتلاوي، ستار عبد الحسن جبار: الفعل بين العربية والعبرية، مجلة كلية المعلمين، ع 40، 2004م، ص 20.
- ⁴² الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 15.
- ⁴³ ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تح: باب ولد هارون ولد الشيخ سيدي، ص 46.
- ⁴⁴ المصدر نفسه، ص 61.
- ⁴⁵ المصدر نفسه، ص 60.
- ⁴⁶ المصدر نفسه، ص 104.
- ⁴⁷ بن عامر درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج 2، ص 813.
- ⁴⁸ ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص 215.
- ⁴⁹ الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط 3، دار النفائس، بيروت-لبنان، 1399هـ-1979م، ص 93.
- ⁵⁰ بن عامر درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج 2، ص 814.
- ⁵¹ الجوّاري، أحمد عبد الستار: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د ط، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، العراق، 1404هـ-1984م، ص 96.
- ⁵² الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، د ط، إخراج: دائرة المعاجم، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، 1986م، مادة (خ ف ض)، ص 77.